

فلسطين

شهيد في الضفة.. والفصائل ترفض «الابتزاز الأميركي»

لا تزال المواجهات متواصلة في الضفة، وإن لم تكن بالوتيرة التي بدأت بها، وبينما استشهد شاب في الضفة أمس، يواصل العدو الإسرائيلي «حفلة القوانين» الأخيرة، ومنها إعدام منفذي العمليات، وذلك في وقت لم تخفض فيه واشنطن ضغوطها على الفلسطينيين

استشهد شاب فلسطيني يدعى مصعب فراس التميمي (17 عاماً) ظهر أمس، متأثراً بجراحه الخطيرة جراء إطلاق قوات العدو الإسرائيلي النار عليه خلال مواجهات في قرية

دير نظام غرب مدينة رام الله، وسط الضفة المحتلة، التي فرض عليها حصاراً بعد قتل التميمي، حيث اندلعت مواجهات في القرية بين الشبان وقوات الاحتلال تخللها إطلاق للرصاص الحي والقنابل الغازية.

وبينما تستمر المواجهات بصورة متقطعة في مناطق عدة في الضفة، صدق الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) مساء أمس بالقراءة التمهيديّة (الأولى) على قانون إعدام منفذي العمليات بفارق بسيط. وأيد القانون الذي قدمته كتلة «إسرائيل بيتنا» 52 عضو كنيست مقابل 49 أعربوا عن معارضتهم، فيما أيد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القانون، قائلاً إنه سيفعل في «حالات استثنائية».

في هذا السياق، نقلت صحيفة «هآرتس» أن جهاز الأمن العام «الشاباك» يعارض القانون بشدة، محذراً من أن يؤدي إقراره إلى موجة «عمليات خطف» في العالمين العربي والإسلامي لشخصيات إسرائيلية ويهودية بهدف المساومة، وفي سبيل ذلك، سيقدم مسؤولو «الشاباك»

أمس، إن «الاحتلال لن يرى جنوده الأسرى مهما حاول بكل ما يملك إلا بعقد صفقة تبادل».

من جهة أخرى، حذرت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين»، في بيان أمس، من «نيات صهيونية مبيتة لتصعيد العدوان ضد غزة، وإن محاولة لخلق مبررات لهذا العدوان المبيت»، وذلك في إشارة إلى تهديد إسرائيلي صدر أمس، باغتيال قيادة الحركة في الداخل والخارج واستهداف بنيتها التحتية، بعد ادعائها أن «التحقيقات... أظهرت أن من أطلق الصواريخ في الأيام الأخيرة صوب المستوطنات المحاذية للقطاع هي الجهاد».

في ملف ثان، أعلن المتحدث باسم «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، سامي مشعشع، أن البيت الأبيض «لم يخبر الوكالة بأي تغييرات في التمويل الأميركي لها»، وقال مشعشع في بيان أمس، إن «أكبر 10 مانحين يقدمون إلى الوكالة أكثر من 80% من الدخل الذي نحصل عليه، ونحن

موقفهم إلى «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت) عندما يلتزم، كذلك يعارض المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبيت، القانون بسبب تشكيكه في جدوى إقراره أو قدرته على ردع الفلسطينيين. على صعيد متصل، أكدت «كتائب القسام»، الجناح المسلح لحركة «حماس»، أن «وحدة الظل القسامية (المخصصة لأسر الجنود الإسرائيليين) لا تزال تمارس مهمتها الأساسية المنوطة بها من القيادة». وقالت «القسام» في بيان



هدد ترامب بوقف المساعدات للسلطة بعد تهديد شبیه للأونروا



أفادت القناة «14» العبرية في وقت متأخر مساء أمس أنه «من المتوقع أن يرد الجيش الإسرائيلي بقوة هذه الليلة على إطلاق القذائف، ليس فقط ضد أهداف حماس، بل يمكن أن يوسع الجيش نطاق أهدافه».

من جهتها، قالت القناة «العاشرة» إن «التقدير في قيادة المنطقة الجنوبية، أن حركة الجهاد الإسلامي تقف وراء إطلاق ثلاثة صواريخ اليوم (أمس) من قطاع غزة والتي سقطت في مستوطنات غلاف غزة».

(الأخبار)

مقالة

الخيار الأخير

عبدالله السناوي*

أخطر ما يحدث الآن أن القضية الفلسطينية توضع على مذبح التصفية النهائية من دون تنبؤ حقيقي في العالم العربي يؤسس لمواجهة تحدياته وتداعياته ونكباته. بتوقيت متزامن أقدمت السلطات الإسرائيلية على إجرائين خطيرين ينهيا من طرف واحد اتفاقية «أوسلو» وأي أوهايم علقت على التسوية السياسية. أولهما قانون من الكنيست يؤكد وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة ويصادر أي مفاوضات بشأنها، أو أي انسحاب منها ما لم يحظ بموافقة ثلثي نوابه. بالنظر إلى التوازنات الداخلية وطبيعة الدولة العبرية نفسها فهذا شرط مستحيل. بدلالة التوقيت فهو استثمار سياسي واستراتيجي لاعتراق الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل والشروع في نقل سفارة بلاده إليها اعتماداً على القوة المفرطة عنفاً وتمييزاً عنصرياً ضد كل حق فلسطيني. أياً كانت حجة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وبإغواء القوة فإن تهويد المدينة المقدسة سوف يمضي إلى آخره أياً كانت حجة القانون الدولي، أو بلاغة بيانات الإدانة. من غير المستبعد في مدى قريب هدم المسجد الأقصى، الفحريات تحته تهدد بعمق قبة الصخرة وحائط البراق.

سألني في منتصف تسعينيات القرن الماضي البابا الراحل «شونودة الثالث»: «حاشا لله أن يحدث ذلك، لكن لو افترضنا أن المسجد الأقصى قد قصف وتهدمت أركانه، وقيل أن مجنوناً أقدم على هذا العمل، فماذا يفعل العالم العربي؟». كان السؤال يشغله، رغم اتفاقية «أوسلو»، ولم يكن مقتنعاً بقدره النظم العربية وقتها على الوفاء بواجب القدس وواجب الأقصى. الأمور الآن أسوأ بفداحة مما كانت عليه ونذر الخطر تتزايد. وثانيهما، ما قرره بالإجماع اللجنة المركزية لـ«الليكوند»، الذي يقود الائتلاف الحكومي، بضم التجمعات الاستيطانية إلى الدولة العبرية واعتبار الضفة الغربية كلها جزء من إسرائيل تخضع لسيادتها. القرار بنصه وروحه والإزاميته السياسية. استهتار مرعب بالمرجعيات الدولية التي تعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية أراض تحت الاحتلال.

كما أنه استثمار سياسي واستراتيجي آخر في «وعد ترامب» و«رهان متجدد على أن أقصى ما قد تفعله الدول العربية إبداء بعض الاحتجاج بدواعي الحرج».

وقد بدت القرارات العربية والإسلامية، التي أعقبت ذلك الوعد، تحت الأسقف المنخفضة. لم تجرؤ دولة واحدة على سحب سفيرها من

المعنى نزع أية شرعية أخلاقية وسياسية تسبغ على همجية القوة باسم السلام والتسوية ووقف أي التزامات أمنية كاحتلال منخفض التكاليف وفتح المجال لقلب الطاولة بالكامل. ذلك يستدعي مساندة الانتفاضة الفلسطينية الجديدة بكل ما هو ممكن للحفاظ على زخمها في مواجهة تصعيد الإجراءات الإسرائيلية. لم يعد هناك ما يخسره الفلسطينيون سوى القيود والدفاع عما تبقى من حقوق مسألة حياة أو موت. بقدر طاقة الفلسطيني المعذب على الصمود لأطول فترة ممكنة فإن إسرائيل لا سوف تجد نفسها في الزاوية محاصرة بضغوط دولية وإنسانية لا طاقة لها على تحملها مهما كان حجم الدعم الأميركي. الانتفاضة مفتاح الموقف ولا مفتاح غيره.

بضغوطها يمكن توفير بيئة مناسبة لمصالحة حقيقية تعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية من جديد ممثلة لوحدة الشعب والقضية وفق برنامج مرحلي يحدد الأولويات ويضبط قواعد العمل المشترك ويعيد طرح قضيته كمسألة تحرير وطني. من ناحية الإرادة العامة فإن للشعب الفلسطيني إرث طويل في التضحية والمقاومة، وهذه مسألة تضفي على القضية نبلاً إضافياً. وقد كان هتاف الطلبة الفلسطينيين بأعلى درجات الغضب وأسوأ النعوت ضد زيارة مدير مركز «ابن خلدون» الدكتور سعد الدين إبراهيم لجامعة «تل أبيب» دليلاً جديداً على وحدة الموقف داخل الخط الأخضر مع بقية الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وغزة والشتات.

أول عامل فلسطيني يصون القضية من التبدد وحدة المشاعر العامة وإدراك أن العذاب وأحد والمصير واحد. وثاني عامل يحفظ للقضية مستقبلها لا تملك إسرائيل منعه أو صدّه. بحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني فقد تضاعف عدد الفلسطينيين نحو 9 مرات منذ مايو/ أيار 1948 إلى مايو 2016.

وبحسب تقديرات أخرى فإن أعدادهم على الأرض بكامل التراب الفلسطيني التاريخي ربما يكون في حدود 6.5 مليون نسمة. إذا ما ضمت إسرائيل الأراضي المحتلة فإن معضلتها الديموغرافية لا حل لها. التمييز العنصري أحد المخارج لكنه ليس بالسهولة التي يتصورها غلاة الصهيونية والتهمير الجماعي القسري شبه مستحيل. كما أن دمج الفلسطينيين في الدولة العبرية ينهي يهوديتها ويجعل من حكم الأغلبية العربية مسألة وقت. كل الاحتمالات والسيناريوهات تؤكد عدم قدرة إسرائيل على البقاء بينما نحن نعطيها بالعجز والتخاذل كل أسباب القوة.

* كاتب وصحافي مصري